

منظمة التجارة العالمية WTO وأثارها على اقتصاديات الدول العربية

د/ أحمد فريد مصطفى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد الإسلامي

مقدمة

على الرغم من قدم الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة GATT حيث ترجع إلى عام ١٩٤٨م، إلا أن جولاتها الثمانية وما نتج عنها من ظهور منظمة التجارة العالمية WTO (١/١/١٩٩٥م) تعتبر من أحدث الموضوعات المثارة على الساحة الاقتصادية، حيث تهتم بها كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء، وخصوصاً بعد اتساع الفجوة بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة وما يترتب عليها من عجز كبير في الموازين التجارية للدول النامية، بالقدر الذي يؤثر على مدى كفاية الاستثمارات التي توفرها حكومات هذه الدول للتنمية الاقتصادية، فضلاً عما يترتب عليه من وجود فجوة غذائية في الدول النامية، حيث تضطر هذه الدول إلى الاستعانة بالخارج لتوفير وارداتها من الغذاء والسلع الغذائية. وهذا في حد ذاته يمثل موقفاً اقتصادياً وتنموياً صعباً للغاية لما له من تأثير واضح على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

وفيما يختص بنشأة الجات وتطورها من اتفاقية GATT إلى منظمة التجارة العالمية WTO فإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (١٩٤١م) اتسمت بتغيير هام في الخريطة السياسية والاقتصادية للعالم بأسره، حيث تميزت هذه الفترة الزمنية من التاريخ الاقتصادي بإعادة النظر في التفكير الكلاسيكي والحرية الاقتصادية التي سادت العالم في الفترة ما بين الحربين خصوصاً بعد انهيار قاعدة الذهب (١٩١٤م) وأيضاً بعد أحداث الكساد العظيم (١٩٢٩ - ١٩٣٣ م) والتي نتج عنها إحلال الفكر الكينزي محل الفكر الكلاسيك.

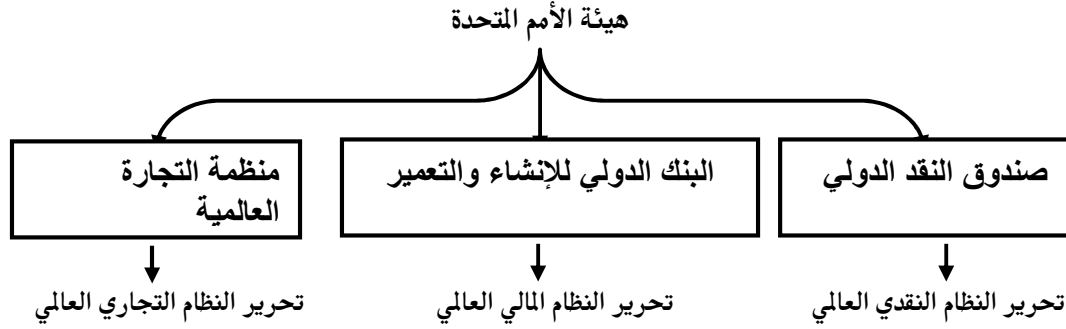
وفي ظل هذه الظروف جاءت الولايات المتحدة بإمعان السيطرة على العالم من خلال اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods عام ١٩٤٤م وهي الاتفاقية التي أنشئ بموجبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٤٥م، وامتداد رغبة الولايات المتحدة في مزيد من السيطرة على المتغيرات الاقتصادية العالمية اقترحت الحكومة الأمريكية إجراء مفاوضات تجارية دولية بغية زيادة منافذ توفر بيع صادراتها وفوائض إنتاجها من خلال تبنيها سياسة التجارة الدولية وانتهت هذه المفاوضات بعقد مؤتمر في هافانا عام ١٩٤٨م حيث تم وضع أسس الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) هذا إلى جانب الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية، ولذلك فقد جاء ميثاق هافانا كاتفاق هيكلية لاتفاقية بريتون وودز.

ويتضح لنا أنه خلال الفترة من ١٩٤٧م إلى ١٩٩٣م تم عقد ثمانية جولات للمفاوضات كان من أهمها الجولة الأولى وهي جولة جنيف التي عقدت عام ١٩٤٧م بمشاركة ٢٣ دولة والجولة الأخيرة وهي جولة أورجواي (١٩٨٦م - ١٩٩٣م) بمشاركة ١٢٣ دولة والتي ركزت على الموضوعات التالية:

- تخفيض التعريفات الجمركية. - تخفيض القيود غير الجمركية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية. - إجراءات فض المنازعات.
- تحرير تجارة المنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية.
- إقامة منظمة التجارة العالمية WTO.

وهذه المنظمة من حيث مركزها الاقتصادي العالمي ما هي إلا إحدى مؤسسات الأمم المتحدة شأنها في ذلك شأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ولذلك لا يختلف دورها كثيراً عن دور كل من الصندوق والبنك، إذ يسعى كل منهم إلى تدعيم وتقوية النظام العالمي الجديد الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولي.

ويمكن توضيح الصورة الكاملة لهذا النظام بالشكل التالي:



وهكذا تحولت الاتفاقية العامة للتجارة والدفع أو الجات (اختصاراً) GATT إلى اتفاقية تشرف على تنفيذها منظمة عالمية فضلاً عما لحق بالاتفاقية الأصلية من تطورات وتغيرات جوهرية واتساع مجالاتها ونطاق عملها وزيادة قوة نفوذها والالتزام بها.

أهداف المنظمة:

قبل التعرض للآثار المتوقعة من المنظمة على الدول العربية نشير أولاً إلى الأهداف الظاهرة والمعلنة والتي تسعى المنظمة لتحقيقها، وتتلخص فيما يلي:

- (١) اتساع نطاق التجارة الخارجية للمواد الأولية.
- (٢) رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء وزيادة الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة واستغلالها بأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة.
- (٣) زيادة الدخول الحقيقية وتنشيط الطلب الكلي الفعال للدول الأعضاء.
- (٤) الاستغلال الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية العالمية وذلك بغرض تحقيق زيادة في الإنتاج وزيادة فوائده بالقدر الذي يساعد على اتساع نطاق المبادلات الدولية.
- (٥) تحرير التجارة العالمية من جميع القيود (وخاصة القيود الكمية) وأيضاً تخفيض الرسوم الجمركية.

٦) تشجيع حركة رؤوس الأموال وزيادة درجة مرونة قنوات التمويل الدولية وزيادة الاستثمارات العالمية. وعلى الرغم من أهداف هذه الاتفاقية الظاهرة، إلا أن مضمونها يختلف تماماً عن ظاهرها، فهذه الاتفاقية قد وضعت أساساً لفتح أبواب الدول النامية على مصاريعها أمام صادرات الدول المتقدمة والحصول على احتياجاتها من المواد الأولية ومصادر الطاقة من الدول النامية بسهولة وبأسعار مميزة وخصوصاً أن معظم الدول النامية متخصصة في إنتاج وتصدير المواد الأولية أما بالنسبة للسلع الأخرى والغير تقليدية والمصنعة فهي لا تقوى على منافسة منتجات الدول المتقدمة داخل حدودها.

وهذا الأمر يؤكد على تعارض مصالح الدول المتقدمة مع مصالح الدول النامية مما يجعل الدول المتقدمة هي المستفيدة من هذا التعارض حيث سيحسم الأمر لصالحها لأنها هي الأقوى اقتصادياً وسياسياً. الآثار المتوقعة من المنظمة على الدول العربية:

الواقع أن الدول العربية تنتمي في أغلبها إلى مجموعة الدول النامية **Developing Countries** وبعضها يقع تصنيفه ضمن الدول الأقل نمواً **The least Developed Countries**. وعليه فإن تحليل الآثار المتوقعة من تواجد المنظمة على رأس النظام التجاري الدولي على الدول العربية ينطوي على نفس تحليل الآثار على الدول النامية.

ومن المعلوم أن منظمة التجارة تقوم على أساس اتفاق متعدد الأطراف ولذلك فإنها تشكل محصلة لالتقاء المصالح التجارية الدولية وفقاً لموازن القوى والقدرات الاقتصادية السائدة عند توقيعها. ويلاحظ أن معظم المؤشرات المتاحة حول الآثار المحتملة لاتفاقية المنظمة ترجح كفة الغرم التي تتحملها الدول العربية على كفة الغنم التي تتيحها لها الاتفاقية ليس بسبب اختلال نصوص الاتفاقية ذاته فحسب وإنما أيضاً بسبب انخفاض قدرة الدول العربية على الاستفادة من الفرص التي قد تتاح لتعظيم الأرباح وتقليص الخسائر في ظل سيادة المنافسة والحرية الاقتصادية التي تستند عليها مبادئ اتفاقية المنظمة دون مراعاة للفجوة الشاسعة التي تراكمت بين الدول المتقدمة والدول النامية خلال عشرات السنين.

وفيما يلي تحليلاً موجزاً لأهم الآثار الناتجة عن تغيير النظام التجاري الدولي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية وانضمام الدول العربية والنامية إلى عضوية المنظمة. الآثار السلبية:

إن هناك آثاراً سلبية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ومن هذه الآثار ما يلي:

١) تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، ومن ثم اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية، سواء كانت منافسة سعرية، أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها.

٢) سوف تشهد الدول حالة من تزايد البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة.

- (٣) احتمالات مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواض وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية.
- (٤) سوف يترتب على إلغاء أو تخفيض الدعم المحظور على السلع الزراعية، ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والسلع الغذائية في الدول النامية، الأمر الذي ينعكس سلباً على موازين مدفوعات هذه الدول.
- (٥) نظراً لبطء نمو نظم الإنتاج المراعية لأوضاع البيئة وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، فإن صادرات الدول النامية سوف تشهد تراجعاً إلى أن تتكيف نظم الإنتاج في هذه الدول لمراعاة البيئة والصحة.
- (٦) تنطوي جميع الاتفاقيات على شرط المعاملة الوطنية، وهذا الشرط يترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضيلية إلى المنتجات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المنتجات الوطنية للحماية أو التفضيل، ومن ثم تدهور أحوال العديد من الصناعات نتيجة لعدم القدرة على المنافسة.
- (٧) تدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية يجعل من الصعوبة بمكان مواجهة التقدم الكبير في هذا القطاع في الدول المتقدمة. ومن ثم فإن تحرير تجارة الخدمات وفقاً لجدول الالتزامات التي قدمها الأعضاء سوف يترتب عليها اختفاء بعض أنشطة الخدمات في المجالات التي لا تقوى على المنافسة.
- (٨) زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية باعتبارها مستخدمة لحقوق الملكية الفكرية المختلفة، خاصة الحقوق المتعلقة بقطاعات الأدوية، والكيماويات، والسلع الزراعية، وبرامج الحواسيب الآلية.. إلخ.
- (٩) ارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة، وهو ما ينعكس على نفقات الإنتاج وتدهور المزايا النسبية للصناعات التي تعتمد على هذه المعرفة.
- (١٠) سوف يترتب على استمرار التخفيضات الجمركية على الواردات وفقاً لجدول الالتزامات انخفاض حصيلة الدول من الضرائب والرسوم الجمركية، ومن ثم تزايد العجز في الموازنة العامة، ويعكس هذا العجز آثاراً اقتصادية داخلية غير مرغوب فيها.

الآثار الإيجابية:

نستعرض بعض الحقوق الواردة في الاتفاقيات والتي تضمن حقوق الدول النامية في الدفاع عن مصالحها التجارية، في مواجهة الدول المتقدمة، وتحقيق أكبر استفادة ممكنة من انفتاح الأسواق العالمية، وزيادة صادراتها:

- (١) حق الدول الأعضاء في الاحتفاظ بحاجز جمركي وفقاً لما تراه محققاً لمصلحتها في حماية الصناعات الناشئة، ويشترط لذلك الالتزام بجدول التخفيضات التي قدمها العضو، وأودعت أمانة المنظمة، وهو ما يعني أن الدول تفقد حقها في زيادة الرسوم الجمركية عن ذلك المستوى الذي ألزمت به نفسها في إطار التفاوض مع الدول الأخرى لفتح الأسواق، فضلاً عن أن الدولة هي التي حددت الرابط الضريبي وفق مصالحها في الحصول على تخفيضات جمركية متبادلة من الدول الأخرى. والحظر الوحيد في هذا المجال، هو امتناع

الدول عن تبني أي إجراءات أو تدابير غير جمركية تعوق التجارة الدولية، وهو ما جاء في نص المادة الحادية عشرة من اتفاقية الجات.

(٢) يحق للدول النامية أن تلجأ إلى تقييد وارداتها باستخدام تدابير غير جمركية، سواء كانت تدابير وقيود كمية أو حتى اختراق الحواجز الجمركية السابق الالتزام بها. وقد ورد هذا الحق في المادة الثامنة عشر من اتفاقية جات ١٩٩٤ والتي تشير إلى الاستثناء من قاعدة عدم فرض قيود كمية، وذلك في حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى خلل خطير، أو في حالة تعرض إحدى الصناعات لأضرار جسيمة نتيجة لزيادة الواردات، وهذا يعني أن الدول النامية تتمتع بحق الحماية من المنافسة الأجنبية وفقاً للقواعد المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

(٣) يحق للدول النامية بموجب الاتفاقيات استخدام الوسائل المناسبة لحماية اقتصادها من المنافسة غير العادلة، سواء تعلق الأمر بحدوث حالات إغراق من جانب بعض الدول، أو تقديم هذه الدول دعماً إلى المنتجات المصدرة بصورة تؤثر على عدالة المنافسة، وقد حدد الاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق قواعد وشروط حددت الإغراق، وإجراءات المواجهة اللازمة لها. كما وضع كذلك اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية القواعد الخاصة بفرض رسوم تعويضية، واتخاذ التدابير الحمائية اللازمة لمواجهة الدعم غير المسموح به.

(٤) يحق للدول الأعضاء في المنظمة وفقاً لأحكام اتفاق الوقاية أن تتخذ ما تشاء من التدابير لحماية اقتصادها من الواردات التي تأتي بكميات كبيرة ومتزايدة، وبصورة تلحق ضرراً أو تهديداً بوقوع هذا الضرر للصناعة المحلية التي تنتج منتجات مشابهة أو منافسة للمنتجات المستوردة. ويقصد بالضرر الخطير الإضعاف الكلي لمركز الصناعة المحلية.

(٥) يحق للدول النامية استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أن تحصل على تفضيلات جمركية لصادراتها المصنعة وشبه المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة.

(٦) يعد إدخال قطاعي المنسوجات والملابس الجاهزة، والزراعية ضمن اتفاقيات تحرير التجارة الدولية من أهم العوامل الإيجابية التي يمكن من خلالها تعظيم استفادة الدول النامية من الانضمام إلى هذه الاتفاقيات، خاصة وأن هاتين السلعتين (المنسوجات والزراعة) تعتبران من أهم المنتجات التي يشارك عدد كبير من الدول النامية في إنتاجها، والتمتع بمزايا نسبية فيها، بما يمكنها في إطار فتح الأسواق، من زيادة صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من هذه المنتجات.

(٧) في ما يتعلق باتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة فقد تضمن حقوقاً إلى البلدان النامية، أهمها مراعاة مصالح الدول الأقل نمواً المصدرة للملابس والمنسوجات عند تطبيق أي تدابير للوقاية. كما ينبغي مراعاة مصالح الدول النامية المصدرة للمنتجات الصوفية والأقمشة اليدوية والملابس التقليدية، خاصة في ما يتعلق بمستويات الحصص.

خاتمة

من العرض السابق يتضح لنا أن الأثر الصافي لاتفاقية منظمة التجارة العالمية على دول العالم العربي منفردة في غير صالحها وهذا يرجع إلى أن الاتفاقات التي تمخضت عنها جولة أوروغواي جاءت في صالح التكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم والتي شاركت بصورة فعلية في صياغة نتائجها. فجولة أوروغواي بمثابة اتفاق لتقسيم المغنم التجارية العالمية فيما بينهم دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية والتي من بينها الدول العربية.

ولذلك يمكن القول أن الدول العربية لو أرادت أن تحتل مكاناً بارزاً على الخريطة الاقتصادية العالمية وأن تمارس دوراً نشطاً في إدارة التنظيمات الاقتصادية العالمية فليس أمامها من خيار سوى الدخول في اتفاقية للتكامل الاقتصادي فيما بينهم خاصة أن اتفاقية الجات تسمح بل وتشجع إقامة تجمعات اقتصادية كبرى، فالدول العربية الآن تتعامل بأصوات منفردة وبأصوات ضعيفة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية أما في حالة التكامل والتكتل فيما بينها فإنه يكون لديها صوت قوي يمكن أن يشارك في صنع واتخاذ القرارات الصادرة عن هذه المنظمة لما فيه صالح جميع الدول، ومن جانب آخر فإن القرارات التي تصدر عن منظمة التجارة العالمية تطبق على جميع الدول وقد تكون غير ملائمة للتعامل فيما بين مجموعة دول متجاورة أو ذات خصائص مشتركة أما لو كانت هذه الدول منظمة في شكل تكتل اقتصادي فإنه يجوز لها أن تضع شروطاً مناسبة للتعامل فيما بينهما دون إلزامها بتطبيق ذلك على الدول الأخرى.